

## تحرك عاجل

### حكم بالإعدام على ناشطة إيرانية مدافعة عن حقوق مجتمع الميم

صدر حكم بالإعدام على الناشطة الإيرانية زهرا صديقي همداني، المدافعة عن حقوق مجتمع الميم، وعلى امرأة أخرى، هي إلهام جوبدار، بتهمة "الإفساد في الأرض". واستهدفت الاثنتان بسبب توجهاتهما الجنسية، الفعلية أو المفترضة، أو هويتهما القائمة على النوع الاجتماعي، وبسبب أنشطتهما على وسائل التواصل الاجتماعي دعماً لحقوق مجتمع الميم.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

رئيس السلطة القضائية، غلام حسين محسني إجنّي

عن طريق سفارة إيران لدى الاتحاد الأوروبي

15 شارع فرانكلين روزفلت،

بروكسل، بلجيكا، 1050

السيد غلام حسين محسني إجنّي

تحية طيبة وبعد

لقد صدر حكم بالإعدام على الناشطة زهرا صديقي همداني، البالغة من العمر 31 عامًا والمعروفة باسم "سارة"، وهي مدافعة عن حقوق المثليين والمثليات وذوي الميول الجنسية الثنائية والعاشرين جنسيًا ومزدوجي النوع ("مجتمع الميم")، وعلى امرأة أخرى تُدعى إلهام جوبدار، وتبلغ من العمر 24 عامًا، بعد أن حاكمتها المحكمة الثورية في مدينة أرومية، بمحافظة أذربيجان الغربية، في مطلع أغسطس/آب 2022، ثم أدانتها بتهمة "الإفساد في الأرض". وتشير تصريحات رسمية وتقارير في وسائل الإعلام الحكومية وتصريحات أدلى بها بعض مسؤولي النيابة لزهر صديقي همداني، منذ القبض عليها في أكتوبر/تشرين الثاني 2021، إلى أنها استهدفت لأسباب تنطوي على التمييز، وتتصل بتوجهها الجنسي الفعلي أو المفترض أو بهويتها القائمة على النوع الاجتماعي، وكذلك بأنشطتها السلمية للدفاع عن حقوق مجتمع الميم، بما في ذلك أنشطتها على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلاقتها بطالبي لجوء في العراق من أفراد مجتمع الميم. ففي 18 يوليو/تموز 2022، بثت وسائل إعلام رسمية تابعة للحرس الثوري مقطع فيديو ينطوي على معاداة المثلية، يصور زهرا صديقي همداني بأنها

"مجرمة" لأنها نشرت على الإنترنت محتوى "يروج للمثلية الجنسية" و"يشكك في الوصمة المحيطة بالعلاقات الجنسية المحرمة شرعاً". وربط الفيديو الدعائي بين أنشطة زهرا صديقي همداني السلمية على الإنترنت دفاعاً عن حقوق مجتمع الميم وبين اتهامات لا أساس لها، من بينها "المقامرة" و"تهريب نساء وفتيات من إيران إلى إربيل [في العراق]"، وذلك في محاولة لتشويه سمعتها. وتشير وثائق المحكمة وغيرها من المعلومات التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية إلى أن إلهام جوبدار استهدفت بالمثل لأسباب تنطوي على التمييز تتعلق بتوجهها الجنسي الفعلي أو المفترض أو بهويتها القائمة على النوع الاجتماعي، وبأنشطتها على وسائل التواصل الاجتماعي لدعم مجتمع الميم، بالإضافة إلى علاقتها مع زهرا صديقي همداني.

واتسمت الإجراءات القضائية التي أدت إلى إدانة السيدتين والحكم عليهما بالجور الفادح. فقد تعرضت زهرا صديقي همداني للاختفاء القسري لمدة 53 يوماً بعد القبض عليها. وخلال هذه الفترة، خضعت لجلسات تحقيق مٌسيئة دون السماح لها بالاتصال بمحام، وللحبس الانفرادي لفترات طويلة، كما تعرضت لإهانات تنطوي على معاداة المثلية، ولتهديدات بالقتل، ولتهديدات بحرمانها من حضانة أطفالها، وهي أمور تمثل انتهاكاً لحقوق المحاكمة العادلة وللحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، فقد تعرضت إلهام جوبدار لضغوط للإدلاء "باعترافات". وبالإضافة إلى ذلك، فإن تهمة "الإفساد في الأرض" لا تقي بمتطلبات الوضوح والدقة اللازمة في القانون الجنائي، كما تتنافى مع مبدأ الشرعية القانونية واليقين القانوني. وقد أبلغ مسؤولون السيدتين بالحكم الصادر ضدّهما يوم 1 سبتمبر/أيلول 2022 في سجن أرومية حيث تُحتجزان. وقُدّم استئناف للطعن في الحكم أمام المحكمة العليا.

وبناءً على ما سبق، أناشدكم أن تأمروا فوراً بإلغاء أحكام الإدانة والإعدام الصادرة ضد زهرا صديقي همداني وإلهام جوبدار، وبالإفراج عنهما فوراً، حيث أنهما استهدفتا لأسباب تنطوي على التمييز، تتصل بتوجهاتهما الجنسية الفعلية أو المفترضة، أو بهويتهم القائمة على النوع الاجتماعي، وبأنشطتهما السلمية دفاعاً عن الحقوق الإنسانية لأفراد مجتمع الميم. وإلى أن يتم الإفراج عنهما، ينبغي ضمان لهما بالاتصال بصفة منتظمة بمحامين من اختيارهما وبأسرتيهما. كما أهاب بالسلطات الإيرانية أن توقف رسمياً تنفيذ عمليات الإعدام، تمهيداً لإلغاء عقوبة الإعدام، وأن تلغي تجريم العلاقات الجنسية بالتراضي بين أفراد من الجنس نفسه، وأن تعتمد تشريعاً لحماية أفراد مجتمع الميم من التمييز والعنف وغيرهما من انتهاكات حقوق الإنسان.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير.

معلومات إضافية

في 4 سبتمبر/أيلول 2022، أفادت منظمة هنداو لحقوق الإنسان بصدور حكم بالإعدام على زهرا صديقي همداني وإلهام جوبدار. وعقب تغطية إعلامية واسعة، أكدت السلطة القضائية الإيرانية النبأ، في 5 سبتمبر/أيلول 2022، حيث أعلنت أنه صدر حكم بالإعدام على زهرا صديقي همداني وإلهام جوبدار بتهمة "تهريب نساء وفتيات". وكان جهاز استخبارات الحرس الثوري قد ادعى، في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أن الجهاز نجح "من خلال عملية استخبارية مُرَكَّبة متعددة المستويات خارج البلاد" في القبض على "زعيمة شبكة ضالعة في تهريب فتيات ونساء إيرانيات إلى بلدان مجاورة لأغراض الفساد وإدارة ودعم جماعات للمثلية الجنسية تعمل تحت حماية أجهزة استخبارات [أجنبية]". وترى منظمة العفو الدولية أن الادعاءات بتهريب البشر زائفة ولا أساس لها، وأنها ترجع إلى التوجه الجنسي الفعلي أو المُفترض للسيدتين أو هويتهم القائمة على النوع الاجتماعي، كما تعود في حالة زهرا صديقي همداني إلى علاقاتها مع طالبي لجوء إيرانيين آخرين من مجتمع الميم فرؤا من الاضطهاد الممنهج في إيران.

وكان الحرس الثوري قد قبض بشكل تعسفي على زهرا صديقي همداني في أواخر عام 2021، بالقرب من الحدود الإيرانية، حيث كانت تسعى إلى طلب الحماية الدولية في تركيا. وقُبض على إلهام جوبدار في وقت لاحق. ووجَّهت السلطات إلى السيدتين تهمة "تحريض أشخاص على الفساد والدعارة" و"الإفساد في الأرض". كما وُجِّهت إلى زهرا صديقي همداني تهمة "دخول البلاد بصورة غير قانونية". وبموجب القانون الجنائي الإيراني، أُحيلت تهمة "تحريض أشخاص على الفساد والدعارة" و"دخول البلاد بصورة غير قانونية" للمحاكمة أمام الدائرة 111 من محكمة الجنايات الثانية في مدينة أرومية، بينما أُحيلت تهمة "الإفساد في الأرض" إلى المحكمة الثورية في أرومية. وفي يوليو/تموز 2022، قضت محكمة الجنايات بإدانة زهرا صديقي همداني بتهمة "دخول البلاد بصورة غير قانونية"، وفرضت عليها غرامة مالية تُسدد نقدًا. وفي الحكم نفسه، استبعدت المحكمة تهمة "تحريض أشخاص على الفساد والدعارة" بالنسبة للسيدتين، على اعتبار أنهما تخضعان للمحاكمة أمام المحكمة الثورية في أرومية بتهمة "الإفساد في الأرض" بسبب الأنشطة نفسها، ومن ثم فإن التهمة تقع خارج الولاية القضائية لمحكمة الجنايات الثانية. ونصَّ الحكم الصادر عن الدائرة 111 في محكمة الجنايات الثانية في أرومية، والذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، على أن تهمة "الإفساد في الأرض" وُجِّهت إلى السيدتين استنادًا إلى "أنشطتهما في مجال الإنترنت"، ولكنه لم يقدم مزيدًا من المعلومات.

وفي منتصف يناير/كانون الثاني 2022، أبلغ رئيس المحققين في الدائرة السادسة في النيابة الثورية والعامية في أرومية زهرا صديقي همداني أنها متهمه "بالإفساد في الأرض"، بما في ذلك من خلال "الترويج للمثلية الجنسية" و"الاتصال بقنوات إعلامية معادية للجمهورية الإسلامية" و"نشر المسيحية". ويرجع الاتهامان الأول والثاني إلى دفاع زهرا صديقي همداني علنًا عن حقوق مجتمع الميم، على حساباتها على منصات التواصل الاجتماعي مثل

تليغرام وإنستغرام، وخلال ظهورها في [فيلم وثائقي بثته بي بي سي](#) في مايو/أيار 2021 عن الانتهاكات التي يعانيها أفراد مجتمع الميم في إقليم كردستان العراق. أما الاتهام الثالث فيرجع، حسب معلومات تلقتها منظمة العفو الدولية، إلى ارتدائها قلادة على شكل صليب وحضورها في كنيسة داخل منزل في إيران قبل عدة سنوات.

وقبل أن تشرع زهرا صديقي همداني في الجانب الشاق من رحلتها عبر الحدود الإيرانية التركية، سجّلت رسالة مُصوّرة بالفيديو وطلبت من أحد معارفها الموثوقين نشرها إذا لم تتمكن هي من الوصول إلى تركيا بأمان. وفي هذا الفيديو، الذي نشرته شبكة الإيرانيات المثليات والعابرات جنسياً (6 رانغ)، يوم 7 ديسمبر/كانون الأول 2021، تقول زهرا صديقي همداني: "أود أن تعرفوا مدى الضغوط التي نتعرض لها نحن أفراد مجتمع الميم. فنحن نخاطر بأرواحنا من أجل مشاعرنا، ولكننا سوف نعثر على ذواتنا الحقيقية... أتمنى أن يأتي اليوم الذي يمكننا فيه أن نعيش بحرية داخل بلادنا... إنني أبدأ الآن رحلة نحو الحرية، وأتمنى أن أصل بأمان. وإذا تمكنت من الوصول، فسوف أستمّر في الدفاع عن أفراد مجتمع الميم، وسوف أقف وراءهم وأرفع صوتهم. أما إذا لم أتمكن من الوصول، فسأكون قد ضحيت بروحي من أجل هذه القضية".

وينص قانون العقوبات الإيراني على [تجريم](#) العلاقات الجنسية بالتراضي بين البالغين من الجنس نفسه، وكذلك بين الأطفال، ويفرض عقوبات بدنية على المدانين، مثل الجلد، الذي يمثل نوعاً من التعذيب، وعقوبة الإعدام، التي تُعد أقصى العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة. وتُظهر بحوث منظمة العفو الدولية على الدوام أن المحاكم الثورية تقتصر إلى الاستقلالية، وتفرض أحكاماً قاسية على المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم، بتأثير من أجهزة الأمن والاستخبارات، وعقب محاكمات فادحة الجور، وإجراءات مُقتضبة وسرية في أغلبها، مما يقوض الحق في محاكمة عادلة. ولطالما صرّح مدافعون عن حقوق الإنسان ومحامون في إيران بأن المحاكم الثورية ليس لها أساس دستوري، وينبغي إلغاؤها. كما سبق لمنظمة العفو الدولية أن [وثّقت](#) قيام السلطات الإيرانية بتجريم مدافعين عن حقوق الإنسان، وسط حملة التشويه المستمرة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وخاصة على الإنترنت، في محاولة لتقويض عملهم في مجال حقوق الإنسان.

لغة المخاطبة المُفضّلة: اللغة الفارسية أو الإنجليزية

ويمكن أيضاً استخدام لغة بلدكم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم في حالة الرغبة في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

التاريخ: 15 سبتمبر/أيلول 2022

رقم الوثيقة: MDE 13/6035/2022 إيران

التحرك العاجل الثاني رقم: UA: 5/22

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: زهرا صديقي همداني؛ إلهام جوبدار (صيغ المؤنث).

رابط التحرك العاجل السابق [بالإنجليزية]:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde13/5180/2022/en/>